بها على المشقة السفر فاقبل صدقته قوله رباعية هي الظهر والعصر
والعشاء وقوله مكتوبة اي اصالة وان وقعت نفلا فدخلت صلاة
الصبي والمعادة فله قصرها جوازا ان قصر اصلها وهو الاولى
فان اتمها وجوبا نعم ان اتم الاولى مفسدة عن القضايا بنية
عدم انفقادها فله قصر الثانية لان الاولى كالعدم اما لو شرع فيها
تامة ففسدت فليس له قصر الثانية لانها لزمت وتمته تامة
بخلاف ما لو بان عدم انفقادها وفي نفض النسخ زيادة مؤداة
بعد قوله مكتوبة اي ولو اداء لمحاز يا كان سافر وقد بقي من الوقت
ما يسع ركعة فله قصرها وان لم يشرع فيها واحترز به عن الفائتة
فان فيها تفصيلا بين كونها فائتة سفر فقصر ولا ولكل هذه
الزيادة لا تناسب قول المصنف ولو فائتة سفر قوله ولو فائتة سفر اي
سفرا كانت مؤداة او فائتة سفر اي يقينا فلو شك هل فاتته
سفرا او حضرا وجب اتمامها قوله قصر فائتة السفر ولو
في غير السفر الذي فاتت فيه قوله وخرج بما ذكر اي وهو رباعية
وقوله الصبح والمغرب اي بالاجماع واما خبر فرضت الصلاة ركعة
في الحضر فمحمول على انه يصليها مع الامام وينفرد بالاخرى والحكمة
في عدم قصرهما ان الصبح لو قصرت لم تكن شفعا وخرجت عن
موضعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا وترا ولا
الى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات وكما يصح الجمعة
قوله والمنذورة خرجت بقيد الاصالة الملاحظ فيما سبق وقوله
فلا قصر فيها اي في الثلاثة قوله فيصلي بالتحتية والبناء للفاعل
اي الشخص والفوقية والبناء للمفعول اي الرباعية فرباعية في كلام
الشيخ يصح فيها الرفع والنصب قوله عشرة بل احد عشر والحاوي
عشر كون السفر لغرض صحيح زيادة على كونه ساحا قوله
طويلا اي يقينا لان المسافة تحديدية لا تقريبية فان شك في طوله
فلا قصر لان الرخصة لا يصار اليها الا بيقين وفارقت المسافة بين الامام
والمأموم بان القصر وقع على خلاف الاصل فناسبه الاحتياط والقلتين
بانه لم يرد بيان المنصوص عليه فيهما من الصحابة بخلاف ما هنا نعم يكفي الظن

على قولهم

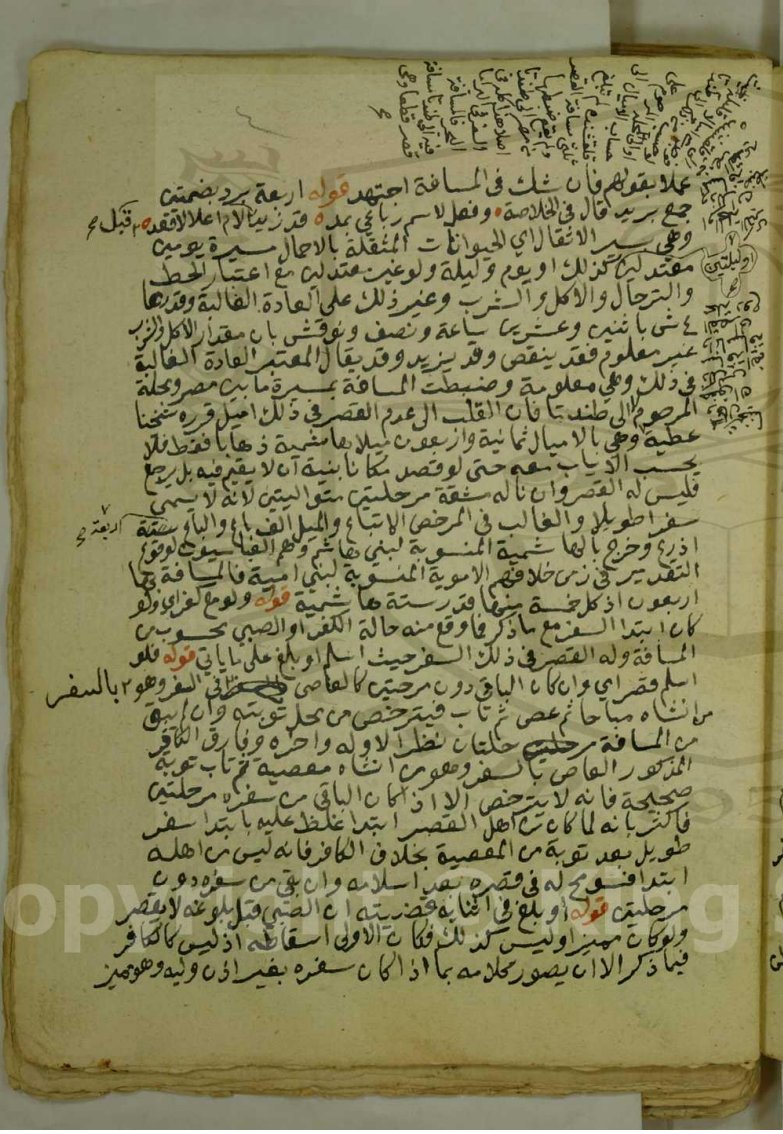

عملا بقولهم فان شك في المسافة اجتهد قوله اربعة برد بضمتين
جمع بريد قال في الخلاصة وفعل لا سير رباعي بمد قد زيد الا اعلا الاقفه قبل ع
وعلى سير الاثقال اي الحيوانات المثقلة بالاحمال سيرة يومين
مقتدلين كذلك او يوم وليلة ولو غير معتدلة مع اعتبار الحط
والترجال والاكل والشرب وغير ذلك على العادة الغالبة وقدرها
٤ شي باثنين وعشرين ساعة ونصف وفوقش بان مقدار الاكل والشرب
غير معلوم فقد ينقص وقد يزيد وقد يقال المعتبر العادة الغالبة
في ذلك وهي معلومية وضبطت المسافة بسرعة ما بين مصر ومحلة
المرحوم الى طنتدتا فان القلب الى عدم القصر في ذلك اميل قرره شيخنا
عطية وهي بالاميال ثمانية واربعون ميلا هاشمية ذهابا فقط فلا
يحسب الاياب معه حتى لو قصد مكانا بنية ان لا يقيم فيه بل يرجع
فليس له القصر وان ناله مشقة مرحلتين متواليتين لانه لا يسمى
سفرا طويلا والغالب في المرخص الاتباع والميل الفا والباء مشقة
اذرع وخرج بالهاشمية المنسوبة لبني هاشم وكلهم الفاسيون لو وقع
التقدير في زمن خلافتهم الاموية المنسوبة لبني امية فالمسافة بها
اربعون اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية قوله ولو مع لغو او لو
كان ابتدا السفر مع ما ذكر فاوقع منه حالة الكفر او الصبي بحسب
المسافة وله القصر في ذلك السفر حيث اسلم او بلغ على ما يأتي قوله فلو
اسلم قصر اي وان كان الباقي دون مرحلتين كالعاصي في السفر وهو بالسفر
من انشاء مباحا ثم عصى ثم تاب فيترخص من محل توبته وان ابق
من المسافة مرحلتين خلافا لظاهر لاوله واخره وفارق الكافر
المذكور العاصي بالسفر وهو من انشاه مقصية ثم تاب توبة
صحيحة فانه لا يترخص الا اذا كان الباقي من سفره مرحلتين
فاكثر بانه لما كان من اهل القصر ابتدا غلظ عليه بابتدا سفر
طويل بعد توبة من المعصية بخلاف الكافر فانه ليس من اهله
ابتدا فسومح له في قصره بعد اسلامه وان بقي من سفره دون
مرحلتين قوله او بلغ في اثنائه اي الصبي قبل بلوغه لا يقصر
ولو كان مميزا وليس كذلك فكان الاولى اسقاطه اذ ليس كالكافر
فيما ذكر الا ان يصور بما اذا كان سفره بغير اذن وليه وهو مميز

Copyright © King Saud University